



المنهج المعتدل في زمن النزاع بين الأخباريين والأصوليين الحرّ العامليّ اختياراً

م. م محمد باقر علي هاشم الهاشمي¹

¹ جامعة الكوفة / كلية التربية الاساسية - العراق

mohammedbaqera.alhashime@uokufa.edu.iq

ملخص. من السمات البارزة للصراعات بكافة مستوياتها وأنواعها انعكاسها بشكلٍ مباشر على الإنتاج والجهد المعرفي لأطراف النزاع، فيتجلّى ذلك بخطابٍ يعكس حيثية الخلاف بكل أبعاده يجانب الموضوعية في كافة تفاصيله، وفي أحسن الأحوال عدم انصاف الآخر فيه. وفي ظلّ هذا الجو السائد فلا يُعَدُّ الخطاب المعتدل على ندرته، والذي يتخذ مسالك الموضوعية والانصاف والاحترام لطرف النزاع الآخر، والابتعاد عن مثرات لا تمت إلى صُلب النزاع من قريب ولا بعيد. ومن هذا المنطلق كانت هذه الدراسة معنيةً بالوقوف عند مخرجات الخلاف بين الأصوليين والأخباريين ما بين القرنين الحادي إلى الثالث عشر، وما نتج عن ذلك من خطابٍ متطرّف لم يشهد تاريخ الإمامية مثله؛ إذ بلغ الأمر حدّ تحريم بعضٍ من كتب الطّرف الآخر، وشهدت المصنّفات بروز الدّم والقذح بالعلماء من غير وجهٍ ولا دليل، كلُّ ذلك يندرج في خانة التطرّف والذي عكس الأفعال والأقوال في الوقت نفسه. كما عنيت الدراسة في شقّها الآخر (إبراز الخطاب المعتدل) في خضمّ هذا الصراع من خلال الوقوف عند شخصية (الحرّ العاملي)، والذي تثبت له وسادة زعامة الأخباريين في ذلك الزمن فكان شيخها الأعظم، وعلى الرّغم من ذلك، فقد عنى الحرّ العاملي بالواقع العلمي دون غيره، وتمتّع بخطابٍ معتدل يتجلّى في: 1. الاستناد إلى البعد المعرفي في الخلاف، والاستشهاد بالأراء الأصوليين. 2. احترامه وتوقيره للعلماء من الطرف الآخر وعدم الدّم والقذح. وكان نتاج هذا الخطاب المعرفي المعتدل أن تبوأ الشّيخ العاملي المكانة



الكبيرة في البحث الفقهي قديماً وحديثاً، كما لم تختلف الكلمات في مقامه وبقائه، وقد شكّل وجوده في ذلك الزمن نقطةً فارقةً لنزاعٍ فكري في أدوات الاستنباط رُحِزَ عن مساره فاتخذ وجهاً متطرفاً، فكان الوجه المعتدل فيه.

الكلمات المفتاحية: الحر العاملي، الاعتدال، الأصوليون، الأخباريون.

Abstract. One of the prominent features of conflicts at all levels and types is their direct reflection on the production and cognitive effort of the parties to the conflict. This is evident in a discourse that reflects the nature of the dispute in all its dimensions, avoiding objectivity in all its details, and at best not being fair to the other in it. In light of this prevailing atmosphere, there is no shortage of moderate discourse, despite its scarcity, which takes the path of objectivity, fairness, and respect for the other party to the conflict, and stays away from issues that do not relate to the core of the conflict, near or far. From this standpoint, this study was concerned with examining the outcomes of the dispute between the fundamentalists and the Akhbaris between the first and thirteenth centuries, and the resulting extremist discourse the likes of which the history of the Imamis had not witnessed. The matter reached the point of prohibiting some from touching the books of the other party, and the works witnessed the emergence of slander and slander against scholars without any basis or evidence. All of this falls into the category of extremism, which reflects actions and words at the same time. In its other part, the study also aimed to highlight the moderate discourse in the midst of this conflict by examining the personality of Sheikh Muhammad bin Al-Hassan bin Ali, known as (Al-Hurr Al-Amili), the owner of means, who was praised by the leadership of the Akhbaris at that time, and he was its greatest sheikh. Despite this, Al-Hurr Al-Amili was concerned only with scientific reality, and enjoyed a moderate discourse that is evident in : 1 -Relying on the cognitive dimension of the dispute, and citing fundamentalist opinions . 2 - His respect and reverence for scholars from the other side and his lack of slander and slander. The result of this moderate cognitive discourse was that Sheikh Al-Amili assumed a great position in jurisprudential research in ancient and modern times, and the words did not differ in his position and jurisprudence. His presence at that time constituted a turning point for an intellectual dispute regarding the tools of



deduction that was shifted from its path and took an extreme face, so the moderate face was in it.

المقدمة:

عاش الفقه الإمامي ما بين القرنين الحادي والثالث عشر وهي القرون المعروفة بالنزاع الأخباري الأصولي تمايلاً بين كفتي التطرف والاعتدال، هو ما أفرز واقعاً انعكس بشكل مباشر على السلوك والأقوال وغيرها، فكان بعض تراث هذه المرحلة متطرفاً لم يعرف تاريخ الفقه الإمامي مثل شدته.

هذا التطرف أفرز نتائج وخيمة تركت أثرها في الواقع الإمامي رديماً من الزمن حتى بعد انتهاء الأخبارية على يد الوحيد البهبهاني. وبغض النظر عن مدى تمامية الأدلة بين الطرفين وأيهما الأتم حجة، وهل يمكن إيجاد منهج وسطي جامع بينهما - وهو ما لا تتكفل الدراسة بيانه - فإن هذا الخطاب المتطرف لم يكن مبرراً بأي شكل من الأشكال، وللأسف أنه خرج من دائرة العلماء إلى العوام، فبلغ مبلغاً غير محمود أبداً.

ولكن لا يمكن الوقوف عند تلك الحقبة دون النظر إلى جنبه الاعتدال فيها، فقد عرف ذلك النزاع علماء على درجة عالية من العلم والجلال، لم يأخذ هذا النزاع من أعلامهم إلا بقدر ما يفترضه البحث العلمي، دون اقصاء ولا ذم، بل على العكس من ذلك كانت آراء غيرهم ممن يختلفون معهم حاضرة في أبحاثهم بياناً واستشهاداً، كما كان لعلماء الطرف الآخر كامل التبجيل والجلال والاحترام. وفي هذا الصدد يمكن ذكر ثلاثة أعلام من الأخبارية يشكلون خطاب الاعتدال في زمن النزاع الأخباري الأصولي، وهم العلامة المجلسي الثاني، والشيخ الحر العاملي، والشيخ يوسف البحراني رحمهم الله.

ومن هنا عنيت الدراسة بالبحث عن المنهج والخطاب المعتدل في تلك الحقبة، وقصره على بيان منهج الشيخ العاملي خصوصاً.

وقد تشكلت الدراسة من مبحثين، كان الأول منها بعنوان: (النزاع الأصولي والأخباري لمحة تاريخية، وشخصية الحر العاملي)، في مطلبين: أولهما: خصص للمحة موجزة تاريخية عن النزاع الأخباري الأصولي وبيان بعض صورته المتطرفة.

وثانيهما: لبيان السيرة العلمية للشيخ العاملي باعتباره منهجاً مغايراً عن الجو السائد آنذاك؛ إذ أخذ طريق الاعتدال في النزاع.



وأما المبحث الثاني: فعنوانه: (خصائص الخطاب المعتدل عند الشيخ الحر العاملي) وهو في مطلبين - أيضاً - يلخصان أهم سمات هذا الخطاب المعتدل، إذ الأول منهما كان في: الاستشهاد بآراء الأصوليين وبيان آراءهم. وأما الثاني: توقيره لعلماء الأصوليين. وأخيراً خاتمة ونتائج وتوصيات.

1. المبحث الأول: النزاع الأصولي والأخباري لمحة تاريخية، وشخصية الحر العاملي
سيتم خلال هذين المبحثين التطرق إلى لمحة تاريخية في الصراع الأخباري الأصولي، والانتقال إلى بيان سيرة الشيخ الحر العاملي ومكانته في مطلبين:

1.1. المطلب الأول: الأصوليون والأخباريون لمحة تاريخية في النزاع المتطرف

غير خافٍ على المطلعين والباحثين في الفقه الامامي ومراحل انقسام فقهاء إلى أصوليين وأخباريين في القرن الحادي عشر مع الأمين محمد الاستربادي صاحب الفوائد المدنية، ووصولاً إلى القرن الثالث عشر حيث انتهى الأمر إلى انزواء الأخبارية على يد الوحيد البهبهاني بعد مناظرات مطوّلة له مع صاحب الحقائق الشيخ يوسف البحراني.

بطبيعة الحال، فإنّ هذا الانقسام هو نتاج الاختلاف في آليات الاستنباط فيما بين الأصوليين والأخباريين، ومنها على سبيل المثال لا الحصر فإنّ الإخباريين "يحرّمون الاجتهاد، وأما الأصوليون فإنهم يرونه واجباً كفاثياً، بل بعضهم يراه واجباً عينياً، فمثلاً: نرى الملا محمد أمين الإسترآبادي، ينكر الاجتهاد في كتابه الفوائد المدنية، ويقول: طريقة علمائنا المتقدمين لم تكن اجتهادية. [وكذلك] لقد حصر الأخباريون الأدلة بالكتاب والسنة، في حين ذهب الأصوليون إلى حجّية الإجماع والعقل. [مضافاً لذلك] منع الأخباريون من تحصيل الأحكام عن طريق الظنّ، ولم يقولوا بحجّية غير العلم، والأصوليون على خلاف ذلك... (القرزويني، مقدمة التحقيق، 1430هـ: 48/1). وهذا الاختلاف له آثاره الإيجابية؛ إذ أغنت الدراسات والمطارحات بين العلماء في هذه آليات الاستنباط إلى الوقوف على العديد من مزايا هذا الاتجاه عن ذلك، وهو ما انعكس لاحقاً على نضج قواعد الاجتهاد، وكذلك ظهور المجاميع الحديثة التي كان لها الفضل في كثير من المعارف والعلوم المستندة عليها، بما فيها الأحكام الشرعية، ولهذا السبب يرى بعض علماءنا أنّ الخلاف بين الأصوليين والأخباريين لفظي، وتارةً في آليات الاستنباط بما لا يوجب الاختلاف، بل لعل الاختلاف بين الإسداديين والإنفتاحيين أوجب خلافاً أكبر من خلاف بين الأصوليين والأخباريين، ولكن لما لم يأخذ مساراً آخرأ بقي ضمن حدوده الطبيعية، قال السيد محمد



سعيد الحكيم في ذلك: "الفرق العلمي بين الأخباريين والأصوليين أقل بكثير من الفرق بين الانفتاحيين - الذين يرون وجود الحجج الكافية على الأحكام الشرعية العملية - والانسداديين - الذين يمنعون من ذلك، ويضطرون للبناء على حجية الظن المطلق من دون خصوصية للأخبار . لكن الخلاف المذكور لما لم يحمل مصطلحات وحدوداً طائفية بقي خلافاً علمياً محضاً، وكان البحث فيه موضوعياً صرفاً، واختلفت وجهات النظر بين الأعلام من الطرفين في مراتب الانسداد والانفتاح، وفي الثمرات المترتبة عليهما، وبقي الكل تحت وحدة جامعة، وهي فقه أهل البيت عليهم السلام، لا يفرق بينهم اختلاف مناهجهم " (الحكيم، 2005م: ص15).

ويمكن تسمية ذلك بالوجه الحسن لهذا الاختلاف بين الفقهاء الإمامية وانقسامهم من حيث المنهج الاستنباطي إلى هاتين المدرستين.

إلا أن ثمة وجهاً آخر في هذا الانقسام يكشف الجانب السلبي لتلك المرحلة من تاريخ الفقه الإمامي بشكل عام؛ إذ لم يقتصر الأمر فيه على الجانب المعرفي، بل تعدى الأمر إلى أبعد من ذلك، ليصل حدود الذم والقدح في العلماء، بل والحكم بنجاسة كتب بعضهم، وسكنى كل قسم منهم بعيداً عن الآخر؛ ففي شرح أحوال مدينة قزوين إبان فترة النزاع الأخباري الأصولي يقول الباحث عبد الحسين الصالحي البرغاني . في مقدمة التحقيق على موسوعة غنيمة المعاد . : "حتّى قسّمت قزوين عملاً إلى قسمين: شرقي وغربي، ويفصل هذين القسمين نهر السّوق، وقد سكن القسم الشرقي منها أتباع الأصولية، في حين سكن القسم الغربي أتباع الأخبارية. وكان الجمود الفكري والتعصّب الأعمى في ذلك الزّمان هو السائد حتّى على فضلاء ومتدبني الأخبارية، وكان طلاب العلوم الدينيّة التابعين لهم يتجاهرون بالتعصّب والجهل، حتّى أنّهم كانوا إذا أرادوا حمل كتب الأصوليين يجعلونها في قطعة قماش أو غيرها، ثمّ يحملونها؛ كي لا تصيب جلود تلك الكتب أيديهم فيتنجسوا!!! لقد لَقّب الأخباريون العلماء الأصوليين بعلماء ما وراء النهر، وكان معنى هذا الإسم واللّقب أنّ من يلقّب به محكوم بالكفر والإلحاد وأنّه مهذور الدم....". (البرغاني، 1407هـ : 1 / 2625).

وفي الحدث ذاته، ينقل السيد البرغاني أنّ بعضاً من علماء الأصول في قزوين التقوا بالشيخ يوسف البحراني إبان قدومه قزوين، ودارت بينهم حوارات تبدّل على إثرها موقف صاحب الحقائق من التشدد للمنهج الأخباري إلى الاعتدال، وكن هذه السّجالات سرعان ما "سرت إلى عوامّ الناس من مؤيدي الطرفين، وتبدّل الأمر إلى حرب داخلية محلية في شوارع وأزقة المدينة، وفي أثناء هذه المواجهات



واستمراراً لها، حمل الأخباريون على بيت الملا محمد ملائكة كي يقتلونه، ولكنه نجا من تلك المحاولة، ولكنهم أحرقوا بيته ومكتبته... (م. ن).

وليس هذا إلا نزرٌ يسير من هذا الخلاف، وإلا فالتاريخ يحوي الكثير من ذلك، وقد بلغت الفتنة ذروتها زمن الميرزا محمد الأخباري، إذ أكثر من تشنيعه على المجتهدين، فكان لهم . في الوقت نفسه . بإزاءه مواقف شديدة، وانتهى الأمر بمقتله. (ينظر: محمد باقر الخونساري، 1390 هـ. ش: 2/ 202). هذا الواقع الذي امتدَّ لقرنين متطاولين بين مدِّ وجذب، وأخذ الاختلاف فيه مساراً آخر امتدَّ إلى العوام ليشكل صداماً بين أفراد المذهب بما لا يستوجب ذلك، والحق أنَّ هذا الخلاف كان لبعض العلماء أثر بارزٌ فيه أمثال الميرزا محمد أمين الاسترابادي المؤسس، وغيره سواءً أكانوا من الأصوليين أم الأخباريين.

والمحصّل من هذه الحقبة إنتاج خطاب متطرّف يؤمن بإقصاء الآخر وتخوينه، واتهامه بالابتعاد عن مذهب أهل البيت عليهم السلام، واعتماد طرق الأقيسة وتحكيم العقل في الدين وغير ذلك مما جرى في المصنّفات مجرى الشبهات لا الدليل، ولكنه أخذ مأخذ المسلمات، وقامت على أساسه محاكمات العلماء وتصنيفهم، وابعادهم عن جادة الصواب. ويمكن الخروج بنتجتين تلخّصان ما أفرزته هذه المرحلة من نتائج سيئة بإنتاج خطاب متطرّف، يتسم بسمتين بارزتين:

1. شياع ذم العلماء من العلماء أنفسهم؛ إذ لم يكن ذلك قبل هذا العهد أمراً شائعاً ولا مرضياً بأي شكلٍ من الأشكال، وكان العلماء يتحرّزون حتّى في نقد الآراء صريحاً، ولا سيّما آراء الشيخ الطوسي التي بقيت مئة عام حتّى كسر ذلك الشيخ ابن ادريس الحلي، فحرّك عجلة الاستنباط والنقد مرّة أخرى، ومع هذا فلم يتجاوز على الشيخ الطوسي بأي من كلمات القدح والذم، إلاّ أنّه لم يسلم من النقد الشديد، وعدّ متجاوزاً وهو ما أخذه عليه بعض العلماء آنذاك على الرغم من التقدير الكبير الذي يظهره ابن ادريس الحلي للشيخ الطوسي في مناقشته، وهذا ما يكشف عن ورعٍ في التّعامل مع العلماء، وهو ما غابت بعض ملامحه في هذه الحقبة من النزاع بين الأخباريين والأصوليين.

2. غياب التّواصل العلمي بين الفريقين إلاّ ما ندر، وهو ما جعل كل طرفٍ يحمل على الآخر دون تدقيق في المباني والإفادة منها، ولم يكن الإطلاع آنذاك إلاّ للنقد والتعريض، مع أنّ صفحات التاريخ عن هذه الحقبة تؤكّد أنّ علماء الطرفين بمجرد التّقاء هم وإقامة الحوارات فيما بينهم ينتج



عن ذلك كثير من النتائج والتي تؤدي إلى تقارب في المنهجين، ومن نتائج تلك اللقاءات وقوف زعيم الأخبارية - آنذاك - الشيخ يوسف البحراني رحمه الله بوجه هذا النزاع الذي يفرق الأمة، ومن جملة ما قاله رحمه الله في هذا الصدد: "ولم يرتفع صوت هذا الخلاف ووقوع هذا الاعتساف إلا من زمن صاحب الفوائد المدنية سامحه الله تعالى برحمته المرضية، فإنه قد جرد لسان التشنيع على الأصحاب، وأسهب في ذلك أي إسهاب، وأكثر من التعصبات التي لا تليق بمثله من العلماء الأطياب... كما اجترأ به قلمه عليه قدس سره، وعلى غيره من المجتهدين". (البحراني، (د.ت): 1/ 170).

وفي قبال هذا الخطاب المتطرف . والذي نتج عنه سلوك يماثله . كان هنالك خطاب آخر معتدل اتخذ فيه البحث مسلماً علمياً أخلاقياً دون تعصب ولا رمي أو قرح بالطرف الآخر، وعرف بالمسلك الأخباري المعتدل؛ فإنه وإن لم يكن يماثل الأول في انتشاره، إلا أن قيمته تتشأ من القامات العلمية التي ارتبطت به، وعلى رأسهم العلامة المجلسي، ووالده المولى محمد تقي، والشيخ الحر العاملي، والشيخ يوسف البحراني رحمهم الله، وهم من كبار علماءنا، وشيوخ الأخبارية في زمانهم. ومن هنا سنبحث في منهج التيار المعتدل من خلال الوقوف عند شخصية الحر العاملي رحمه الله، لما تمتلكه هذه الشخصية من مزايا علمية وأخلاقية وموضع اتفاق بين علماء الإمامية على مقبوليتها وعلمها ومكانتها.

1.2. المطلب الثاني: الحر العاملي السيرة والمكانة العلمية

هو محمد بن الحسن المعروف بـ الحر العاملي، من كبار الفقهاء وأفذاذهم، ويلقب بـ المشغري؛ نسبة لقبه مشغرة من قرى البقاع بجبل عامل، وقد ولد فيها الشيخ في الثامن من رجب سنة 1033 هـ، ويعرف الشيخ بـ صاحب الوسائل؛ نسبة إلى كتابه الكبير والذي جمع فيه أخبار الأحكام وهو كتاب: وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة. كانت نشأته في أسرة ذو صلة بالعلم والأدب، وقد هاجر الكثير من أفرادها إلى إيران، فكان لهم الأثر البارز في إحياء الحركة العلمية هناك.

تلقى الحر العاملي تعليمه الأولي في المقدمات بقرينته (مشغرة) على يد أبرز أساتذتها من أفراد أسرته وأقرباءه، فتلمذ على أبيه، وعمه الشيخ محمد بن علي الحر، وكذلك جدّه لأمّه وغيرهم. وثمّ انتقل لاحقاً لقرية جباغ، حيث مكث فيها إلى سن الأربعين، تلمذ خلالها على علماء متعددين: أبرزهم الشيخ زين الدين من أحفاد صاحب المعالم، والشيخ حسين الظهيري وغيرهم حتى صار عالماً كبيراً.



وفي سنة 1073 هـ توجه إلى العراق لزيارة العتبات المقدسة، ومنه إلى إيران لزيارة الإمام الرضا في مدينة مشهد الإيرانية، وقد طاب له السكنى فبقي فيها. وقد عقد الدروس الكثيرة في مشهد وكثر من حوله طلبة العلوم ينهلون من علمه ومعارفه المتنوعة وأخلاقه العالية التي اشتهر بها. "ويروي الشيخ الحرّ بالإجازة عن أبي عبد الله الحسين بن الحسن بن يونس العاملي، وعن العلامة المجلسي، وهو آخر من أجاز له حين مروره بأصفهان، وقد أنس أحدهما بالآخر واستجازه". (يُنظر: الحسيني، (مقدمة التحقيق)، 1983م: 1/ 8 .28).

وأما مسلكه الاستدلالي:

فهو على نهج العلماء الأخباريين؛ بل من أحد أكابر العلماء في هذه المدرسة، عُرف بالاعتدال وابتعد عن الكلام ضد الأصوليين والمجتهدين في غير المطالب العلمية، ومع كونه إخبارياً، إلا أنه كان من القواعد العقلية في استنباط الأحكام. ويعد كتابه الفوائد الطوسية، من أهم الكتب في بيان المنهج الإخباري في استنباط الأحكام. (العاملي، 1423هـ: ص 87 .88). ومن ذلك الاعتقاد بصحة ما هو موجود في الكتب الأربعة واستعرض في بيان ذلك عشرين دليلاً في وسائله وعنون ذلك بـ: "الفائدة التاسعة في ذكر الاستدلال على صحة أحاديث الكتب التي نقلنا منها هذا الكتاب وأمثالها تفصيلاً، ووجوب العمل بها". (العاملي، 1438هـ: 251/30). كما منع العمل بالظن مطلقاً المعتمد منه. كما يذهب إلى ذلك الأصوليون. غيره؛ لوجود العلم بالأحكام الشرعية والذي لا يلجأ معه إلى الظن. (ينظر: م. س: 30 / 269 .270).

وقد أخذ عن الحر العاملي علماء كثر منهم:

الشيخ مصطفى الحويز، والسيد محمد بن محمد باقر الحسيني الأعرجي النائيني، والسيد محمد الرضوي المشهدي، وغيرهم. (ينظر: العاملي، تقديم: المرعشي، 2004 م: ص 10 .12).
أهم مصنّفاتة:

لحر العاملي مؤلفات عديدة، ولها أهمية كبيرة، وأهمها وسائل الشيعة، وهو موضع اهتمام الدرس الفقهي العالي بالرجوع إليه واعتماد استظهاراته من الأخبار، ويحوي 36 ألف رواية فقهية متعددة، مع أسانيدها، ولأهمية الكتاب فقد تم شرحه وتلخيصه.

ومن آثاره :

1. الجواهر السنوية في الأحاديث القدسية 2. الصحيفة الثانية من أدعية علي بن الحسين عليه السلام، وهو مخصص للأدعية التي لم تذكر في الصحيفة السجادية 3. هداية الأمة إلى أحكام الأئمة



4. من لا يحضره الإمام. 5. الفوائد الطوسية، 6. إثبات الهداة بالنصوص والمعجزات. 7. أمل الآمل، 8. حواشي على الكتب الأربعة وغيرها من المصنّفات. (م.س: 1/ 12 . 17).

وردت الكثير من كلمات التّناء في حق الشيخ الحر العاملي، منها:

1. قال عنه الأردبيلي في جامعه: "الشيخ الإمام العلامة، المحقّق المدقّق، جليل القدر، رفيع المنزلة، عظيم الشأن، عالم فاضل كامل، متبحّر في العلوم، لا تُحصى فضائله ومناقبه". (الأردبيلي، 1403هـ: 90/2).

2. قال القمي: "شيخ المحدثين وأفضل المتبحّرين، العالم الفقيه النبيه المحدث المتبحّر الورع الثقة الجليل، أبو المكارم والفضائل، صاحب المصنّفات المفيدة". (القمي، 1409هـ: 2/ 176).

3. قال صاحب سلافة العصر في حقّه: "تصانيفه في جبهات الأيام غرر، وكلماته في عقود السطور دُرر... يُحيي بفضلُه مآثر أسلافه، وينتشي مصطبحاً ومغتبقاً برحيق الأدب وسلافه، وله شعر مستعذب الجنى، بديع المجتلى والمجتنى". (المدني، 2009م: 2/ 589).

4. وأمّا الشيخ الأميني فوصفه بأنّه: "مجدد شرف بيته الغابر من أعلام المذهب وزعماء الشيعة، تقلد شيخوخة الإسلام على العهد الصفوي، أختصّه المولى بتوفيق باهر قل من ضاهاه فيه، فنشر أحاديث أئمة الدين صلوات الله عليهم". (الأميني، 1983م: ص 216).

2. المبحث الثاني: خصائص الخطاب المعتدل عند الشيخ الحر العاملي

سيتم خلال هذا المبحث إلى التّطرّق إلى أهم سمتين تمثّلان الاعتدال في تراث الشّيخ الحر العاملي، وهما:

2.1. المطلب الأوّل: الاستشهاد بأراء الأصوليين وبيان آراءهم:

مما يحسب للحر العاملي في مصنّفاتِه، أنّه لم يغفل آراء الأصوليين بأي شكلٍ من الأشكال، حال إمكان الاستشهاد بها على مراده، بل ويوسّع الاستدلال ببيان الرّأيين أعني الأصوليين والأخباريين، وهو يكشف عن مدى تحرّزه في الاستدلال بعدم الإغفال عن آراء المدرسة المخالفة لمنهجه الاستدلالي، مضافاً لذلك تعمّقه في آراء علماء المذهب دون لحاظ التقسيمات المنظورة في زمانه بتصنيف العلماء إلى أصوليين أو المجتهدين والأخباريين، وسنذكر لذلك نماذج للإيضاح وإلا فإنّ المقام يقصر عن استيعاب ذلك:



- 1 . في ردّه على الاستدلال بجواز بعض الغناء استناداً لما رواه الكليني بسنده إلى أبي بصير، قال، "قلت لأبي جعفر عليه السّلام: إذا قرأت القرآن فرفعت به صوتي جاءني الشيطان فقال: إنّما ترائي بهذا أهلك والناس. قال عليه السلام: يا أبا محمّد، اقرأ قراءة ما بين القراءتين تسمع أهلك، ورجّع بالقرآن صوتك؛ فإنّ الله عزّ و جلّ يحبّ الصوت الحسن يرجّع فيه ترجيعاً". (الكليني، 1407هـ: 2 / 616).
- فقد جعل الردّ على الاستدلال بهذا الخبر في اثني عشر فصلاً، كان الأوّل منها: في عدم جواز الاستدلال بهذا الخبر وبيان ضعفه عند الأصولية والأخبارية، ومن جملة ما ذكره في المقام قال: "أقول: الاستدلال بهذا الحديث على جواز قسم من الغناء أعني ما كان في القرآن، وتخصيص الأدلّة العامّة، وتقييد النصوص المطلقة وردّ الأدلّة الخاصّة أو تكلف تأويلها ببعض الوجوه البعيدة غير معقول، بل الاحتجاج بهذا الخبر باطل من وجوه اثني عشر... الثالث: أنّه ضعيف أيضاً لضعف سنده، فلا يعارض الأحاديث الصحيحة الإسناد، وهذا مستقيم على مذهب الأصوليين مطلقاً، وعلى مذهب الأخباريين عند التعارض كما هنا؛ وقد تبين من الأحاديث المذكورة تحريم الغناء، وعرفت كثرة الأدلّة وتواتر النصوص وتعاضدها و صحّتها إجماعاً من الأصوليين والأخباريين، والله أعلم". (العالمي، 1418هـ: ص 47).
- 2 . عند ذكره لأسانيد الأخبار الناهية عن ذكر اسم صاحب الأمر عليه السلام صريحاً قال: "قد عرفت كثرة أحاديث التسمية الصريحة وكثرة الأوامر بها عموماً وخصوصاً، وصحة سند كثير من تلك الأحاديث على قاعدة الأصوليين، وصحة جميعها على طريقة الأخباريين". (العالمي، 1425هـ: 97).
- وفي سياق متصل في الموضوع ذاته فقد أشكل على أحد الأخبار طبقاً لما يعتمده الأصوليون في الاشكال، فقال في الخبر: "فليس بصحيح السند بل هو ضعيف باصطلاح الأصوليين؛ لأنّ الرواة الذين نقلوه عن عبد العظيم كلهم مجهولون، لم يوجد لأحد منهم توثيق ولا مدح، بل وجد تضعيف لمحمد بن هارون ويحتمل كونه المذكور؛ لأنّه قريب من رتبة ذلك، والجهالة كافية في خروج الخبر من قسم الصحيح والحسن والموثق و دخوله في قسم الضعيف". (م. س، ص 98).
- 3 . ففي معرض حديثه عن بعض أحاديث الكافي والتي يظهر منها التجسيم والتشبيه، فقد وجّه الشيخ ذلك بأنّه لا يجب العمل بظاهر المضمون الثابت عن المعصوم بوجود معارضٍ له، ومن ثمّ ذكر رأي الأصوليين في المقام من باب التأييد لعدم إمكان الأخذ بمثل هذه الأخبار، قال: "مع أنّ الأصوليين لا يحكمون بصحة أحاديث الكافي ولا يقلّدونه في شهادته، و بطريقة الأخباريين أيضاً لا يمكن الاحتجاج بهذا؛ لأنّ ما عارضة أقوى منه، فهو ضعيف عندهم...". (العالمي، 1403هـ، ص 87).



ويمكن الوقوف عند هذه النقاط لبيان أمور تتعلق بذكر آراء الأصوليين وبيانها عند الشيخ العاملي:

1 . من المؤكّد أنّ الحر العاملي لا يعتمد في استنباطه للأحكام على طرائق الأصوليين، ولذا فهو مستغن عن ذكرها في معرض التأييد؛ لكفاية مخرجات الأدلة المعتمدة عنده، كما أنّ المتصوّر أنّ تذكر آراء الآخرين غالباً في معرض النقد لها، وليس للتأييد والمطابقة، وهو أمرٌ يحسب للحر العاملي رحمه الله، ويكشف في الوقت نفسه عن أهمية آراء العلماء الأصوليين عنده سواء أكانت موافقة أم مخالفة.

2 . تقديمه لآراء الأصوليين أحياناً من دون إرادة النقد ثم يذكر الأخباريين، وذلك ظاهر بوضوح فيما تقدّم من نماذج كقوله: (وهذا مستقيم على مذهب الأصوليين مطلقاً، وعلى مذهب الأخباريين)، وكذلك قوله: (مع أنّ الأصوليين لا يحكمون بصحة أحاديث الكافي ولا يقلدونه في شهادته وبطريقة الأخباريين)، وغير ذلك من الموارد، وفي ذلك دلالة واضحة على مكانة هذه الآراء وتقديرها عند الحر العاملي رحمه الله.

ويمكن القول: إنّ هذه النهج الذي سلكه الحر العاملي في التعامل مع الآراء جعله موضع تقدير حتّى من أشدّ الأصوليين على منهج الاستنباط الإخباري وهو القمي الذي قال في الشيخ العاملي: " والقول بإخراج الأخباريين عن زمرة العلماء أيضاً شطط من الكلام، فهل تجد من نفسك الرخصة في أن تقول: مثل الشيخ الفاضل المتبحر الشيخ محمد بن الحسن الحر العاملي ليس حقيقاً لأن يُقلّد، ولا يجوز الاستفتاء عنه، ولا يجوز العمل برأيه؛ لأنّه أخباري؟! ". (الخونساري، 1390 هـ. ش: ص 646).

2.2. المطلب الثاني: توقيره لعلماء الأصوليين

من السّمات البارزة التي انتهجها الشيخ العاملي في تعامله مع العلماء كافة ولا سيّما الأصوليين منهج التوقير والاحترام وبيان المكانة العالية لهم، فلم يعتمد إلى أيّ من كلمات الجرح والذم وغير ذلك مما سار على لسان بعض من علماء الأخبارية في ذم المجتهدين، ولذا فقد عدّ ذلك من أهم ما يمتاز به الشيخ العاملي، ولم تغفل كتب السير، ومن ترجم له رحمه الله عن ذكر هذه الخاصية فيه، يقول السيد الخونساري: "نعم إنّ من جملة المسلمات عن الرجلين جميعاً - يعني الحر العاملي والشيخ يوسف البحراني - كونهما في غاية سلامة النّفس، وجلالة القدر، ومثانة الرأى، ورزانة الطبع، والبراءة من التّصلّب في الطريقة، والتعصّب على غير الحق والحقيقة، والملازمة في الفقه والفتوى لجادة المشهور من العلماء ... والتسمية لجماعة المجتهدين في غاية التّعظيم، ونهاية التّكريم، والموافقة لسببهم السليم". (م.ن)



وفي هذا الصدد ننقل بعض عبارته في وصف العلماء الأصوليين، فعلى سبيل المثال جاء في أمل الأمل عند التعريف بالعلامة الحلي: "الشيخ العلامة جمال الدين أبو منصور الحسن بن يوسف بن علي بن المطهر الحلي، فاضل عالم، علامة العلماء... لا نظير له في الفنون والعلوم العقلية والنقلية، وفضائله ومحاسنه أكثر من أن تحصى...". (العاملي، 1983م: 2/ 81). وهذا الأمر مما يحسب للشيخ العاملي في ظل الفترة الزمنية التي شهدت الكثير من المشاحنات والذم والقدح بالعلماء بشكل عام.

وبالمحصّل، من خلال النظر في هذين الأمرين: الاستشهاد بأراء الأصوليين وبيان آراءهم، وتوقيعهم في مقام التعريف بهم، يمكن القول: إنّ خطاب الحر العاملي ومنهجه اتّسم بالاعتدال بأعلى مستوياته، وهو منهج حرّيّ بالاتباع في التعامل مع الآراء والشخصيات، والذي يمتاز بالطابع العلمي بعيداً عن أيّ حيثية أخرى.

بطبيعة الحال، فإنّ كتب ومصنّفات الشيخ العاملي لا تخلو من مناقشات مطوّلة لآراء الأصوليين وآليات الاستنباط عندهم، كما لا تخلو آراؤه من مؤاخذات وقف عندها العلماء وقفة النقد والتفنيد والتصويب، ولكن ذلك لا يمنع من أصالة منهجه واعتداله وقوّته، وأنّه قدّم فقهاً لا شكّ في أنّه سيبقى شاخصاً ومهماً يتكى عليه الفقهاء أخباريون وأصوليون.

الخاتمة والنتائج والتوصيات:

في خاتمة هذه الدراسة الموجزة والتي استهدفت الإضاءة على المنهج المعتدل عند الشيخ العاملي، والتي ظهر خلالها مدى قدرته على التوازن بين منهجه الاخباري وفي الوقت نفسه الوقوف بموضوعية عند آراء الأصوليين وعلماءهم، ويحسب ذلك للشيخ العاملي بلحاظ الزمن آنذاك، فقد كانت حقبة عرف فيها الفقه الإمامي صراعاً وتصنيفاتٍ أخرجت الاختلاف العلمي من حيزه الفكري إلى السلوك العملي والقولي وهو ما أنتج تطرفاً تجسّد بالخطابات والأفعال وغير ذلك. وقد خلصت الدراسة إلى:

1. التميّز والريادة لمنهج الشيخ العاملي، وهو ما أثبتته الزمن ببقاء مصنّعاته عمدةً من أعمدة البحث الفقهي. بخلاف جملة من الأخباريين المتشددین ولا سيّما الأمين الاسترابادي. سواء بأراءه أو بجهوده الكبيرة في تصنيف الحديث طبقاً لأبواب الفقه، وكذلك استظهاراته في أبواب الفقه، والتي تعدّ مؤيداً كبيراً في حمل الرواية على هذا المعنى أو ذاك.



2. خلق منهج متوازن معتدل في التعامل مع الآراء المختلفة وكذلك الشخصيات، وحصر الخلاف في دائرة البحث العلمي، وعدم شقِّ صف الأمة بالتمييز بين علماءها على أسس لا تمتُّ إلى العلم بصلة، وتحت مدّعيات الحفاظ على الدين واتهامه بالخروج عن منهج أهل البيت عليهم السلام وغير ذلك من المدّعيات، والتي تركت أثراً سلبياً في تراثنا الإمامي خلال القرنين الحادي عشر إلى الثالث عشر.

وعليه يمكن الخروج بأهم التوصيات التي تتعلّق بشخصية ومنهج الشيخ الحر العاملي:

1. إقامة مؤتمرات وملتقيات تركز على منهج الشيخ العلمي والعملي سواءً على مستوى الاستدلال والاستنباط، وكذلك التعامل مع الآراء والنظريات.
2. التركيز على المناهج الدراسية في الجامعات وغيرها على بيان المنهج المعتدل في الفقه وخصوصياته، وبيان أضرار التطرّف في الخطاب ونتائجه.

المصادر

- [1] الأردبيلي، محمد بن علي، 1403هـ، جامع الرواة، (د. ط)، قم، مكتبة آية الله المرعشي.
- [2] الأميني، عبد الحسين، 1983م، شهداء الفضيلة، ط2، بيروت، مؤسسة الوفاء.
- [3] البحراني، يوسف، (د. ت)، الحقائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة، تحقيق: محمد تقي الإيرواني، ط1، قم، مؤسسة النشر الإسلامي
- [4] البرغاني، محمد صالح، 1407هـ، غنيمة المعاد في شرح الارشاد، تحقيق: عبد الحسين آل صالح، ط1، طهران، معرض الكتاب الدائم.
- [5] الحكيم، محمد سعيد، 2005م، الأصولية والأخبارية بين الأسماء والواقع، ط4، بيروت، دار الهلال.
- [6] الخونساري، محمد باقر، 1390 هـ. ش، روضات الجنات، ط1، قم، اسماعيليان.
- [7] العاملي محمد بن الحسن، 1423هـ، الفوائد الطوسية، ط2، قم، مكتبة محلاتي.
- [8] العاملي، محمد بن الحسن، 1438هـ، تفصيل وسائل الشيعة، ط4، قم، مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث.
- [9] العاملي، محمد بن الحسن، 1983م، أمل الأمل، تحقيق: السيد أحمد الحسيني، ط2، بيروت، مؤسسة الوفاء.
- [10] العاملي، محمد بن الحسن، 2004م، إثبات الهداة، تقديم: السيد شهاب الدين المرعشي،





ط1، بيروت، مؤسسة الأعلمي.

- [11] العاملي، محمد بن حسن، 1403هـ، الفوائد الطوسية، ط1، قم، المطبعة العلمية.
- [12] العاملي، محمد بن حسن، 1418هـ، رسالة في الغناء، ط1، قم، نشر مرصاد.
- [13] العاملي، محمد بن حسن، 1425هـ، كشف التعمية في حكم التسمية، ط1، بيروت، دار الهادي.
- [14] القزويني، خليل، 1430هـ، الشافي في شرح أصول الكافي، ط1، قم، دار الحديث.
- [15] القمي، عباس، 1409هـ، الكنى والألقاب، ط5، طهران، مكتبة الصدر.
- [16] الكليني، محمد بن يعقوب، 1407هـ، الكافي، ط4، طهران، دار الكتب الإسلامية.
- [17] المدني، علي خان، 2009م، سلافة العصر في محاسن أهل العصر، تحقيق: د. محمود خلف بادي، ط1، بغداد، دار كنان.

